إيران توجه تحذيراً للقوات الأجنبية في الخليج.. ومدير الوكالة الذرية يزورها اليوم

طهران تبدأ الخطوة الثالثة من تقليص التزاماتها بالاتفاق النووي

أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أن طهران بدأت منذ أول من أمس تنفيذ الخطوة الثالثة من تقليص التزاماتها بالاتفاق النووي رداً على انسحاب واشنطن منه.

وقال كمالوندي في مؤتمر صحفي أمس السبت لإعلان تفاصيل الخطوة الثالثة: إن «تقليص إيران التزاماتها النووية جاء رداً على انتهاكات واشنطن للاتفاق»، مضيفاً «لا ننوي التخلي في الوقت الراهن عن قضية شفافية المشروع النووي ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليه ولسنا بحاجة في الوقت الراهن لتدوير الوقود المستخدم».

وأوضح أن تخصيب اليورانيوم يجب أن يصل إلى درجة تلبي معها محطات الطاقة واحتياجات إيران، مبيناً أن الخطوة الثالثة تمنح البرنامج النووي الإيراني سرعة أكبر وفقاً لما أعلنه الرئيس حسن روحاني.

وقال كمالوندي: «ننتج حالياً ٢٧٠ ألف وحدة طرد مركزي ونسعى للوصول إلى مليون وحدة وأمامنا ٣ قيود أخرى وردت في الاتفاق النووي أحدها لا نريد التخلي عنه حالياً وهو الشفافية».

وأضاف: إن إيران قامت بأربعة إجراءات في الخطوة الثالثة لتقليص الالتزامات وبدأت بضخ الغاز في الجيل السادس من أجهزة الطرد المركزي، مشيراً إلى أن هناك ٨٢ بنداً في الاتفاق النووي تتعلق بالرقابة على البرنامج النووي.

وقال كمالوندي: إن «الصناعة النووية لدينا حتى ضمن الاتفاق النووي ستصل إلى الأهداف المرسومة»، مضيفاً: «ليس لدينا أي تعهد بالنسبة إلى مستوى تخصيب اليورانيوم وسنقوم من خلال أجهزة الطرد المركزي بزيادة الاحتياطي من اليورانيوم وأمامنا خطوة مهمة في عملية التخصيب وأجهزة الطرد المركزي سنقوم بها في الشهر القادم».

المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي (أ ف ب)

وأضاف: «سنتطرق إلى الأبحاث والتطوير ومفاعل فوردو وسنكون صريحين وسنعلن كل شيء بشكل شفاف فالموضوع الأساسي يتناول المفاعل في آراك وإعادة تصميم المفاعل إضافة إلى المياه الثقيلة».

وقال: «كنا نشغل سلسلة العشرة في أجهزة الطرد المركزي وسنقوم في الخطوة الثالثة بتشغيل سلسلة العشرين في الأجهزة وسنبدأ بتشييد مفاعل ثالث في موضوع الصناعة النووية» مشدداً على أن إيران ستعود للوفاء بتعهداتها فقط في حال عاد الطرف الآخر للوفاء بما تعهد به.

وأضاف كمالوندي: «بما أننا لا ننتهك قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية فلن ننسحب من البروتوكول المكمل لمعاهدة الحد من الانتشار النووي.. فنحن لا نقوم بأي عمل مخالف للقوانين ولن نعطي الأعداء أي ذريعة في هذا المجال».

وأكد كمالوندي أن مواقف إيران وخطواتها فنية وليست سياسية، موضحاً: «لسنا بحاجة في الوقت الراهن لتخصيب اليورانيوم بدرجة ٢٠ بالمئة ومخزون اليورانيوم المخصب يتزايد تدريجياً»، مشيراً إلى أن مشروع المحركات النووية يمضي قدماً، وقال: «أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن خطواتنا في هذا المجال وسنبلغهم عن أي خطوة جديدة نقدم عليها».

وأعلنت إيران مراراً أن تطبيقها الكامل للاتفاق النووي يقترن بإمكانية بيع النفط والوصول إلى مستحقاته بالكامل دون قيود وأن العودة عن قرار تخفيض التزاماتها بالاتفاق رهن بفتح خط ائتمان لها بـ١٥ مليار دولار وإلا فإن عملية تقليص الالتزامات مستمرة.

وفي السياق أكد ممثل إيران الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب آبادي أمس أن زيارة المدير العام المؤقت للوكالة الدولية للطاقة الذرية كورنيل فروتا إلى طهران اليوم الأحد تأتي في سياق المشاورات الثنائية.

وقال غريب آبادي في تغريدة له أمس على موقع تويتر: «هذا اللقاء هو جزء من التعاون المستمر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار مشاورات رفيعة المستوى بين الجانبين».

من جهة ثانية حذر القائد العام للجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم موسوي، القوى الأجنبية في الخليج من أنها ستجد نفسها في «وضع غير آمن» حال تصعيد التوتر وزعزعة الأمن في المنطقة.

وقال موسوي، في كلمة ألقاها أمس في مدينة قم: «ما الذي جلبه نظام الهيمنة بزعامة أميركا المجرمة للشعوب غير الدمار؟ إنهم غير مقتنعين بسلب هوية البلد وكرامته ومكانته، ولكنهم يسعون لاستعباد جميع البلدان والشعوب بشكل تام».

واعتبر موسوي أن «المقاومة النشطة» من قبل بلاده، أدت إلى «فشل استراتيجية أميركا في ممارسة حملة الضغوط القصوى ضد الشعب الإيراني»، مضيفاً: «اليوم أصيبت أميركا بالإحباط الاستراتيجي نتيجة إخفاقاتها المتتالية في المنطقة».

وأضاف قائلاً: «نحذر الأجانب من أنهم سيكونون في وضع غير آمن للغاية في حال زيادة التوتر وزعزعة الأمن في المنطقة».

وأوضح القائد العام للجيش الإيراني أن «الجاهزية النفسية للقوات المسلحة تعد عاملاً رئيسياً في ردع تهديدات الأعداء».

سانا- روسيا اليوم

وتحتجز سفينة جديدة في مياه الخليج على متنها ١٢ بحاراً

أعلنت إيران، أمس أن قواتها البحرية أوقفت سفينة أجنبية في مياه الخليج، بتهمة تهريب وقود، واحتجاز ١٢ بحاراً من الجنسية الفلبينية.

وذكر التلفزيون الإيراني أن إيران أوقف سفينة تهريب وقود تحمل ٢٨٣ ألفاً و٩٠٠ لتر من الوقود المهرب عند سواحلها.

وأضافت إنه «تم اعتقال من كان على متن السفينة، وهم ١٢ شخصاً من الجنسية الفلبينية، ويتم التحقيق معهم لتقديمهم إلى القضاء».

وكان حرس الثورة، أعلن الأربعاء الماضي، أنه احتجز ٧ قوارب صيد، واعتقل ٢٤ أجنبياً كانوا على متنها قرب ميناء جاسك في خليج عمان.

وأكد حرس الثورة، في بيان له، أن «قوارب الصيد انتهكت القوانين الخاصة بالصيد واقتربت من السواحل الإيرانية أكثر من المسافة القانونية»، مشيراً إلى «مصادرة ٢٢٢ طناً من الأسماك كانت على متن القوارب المذكورة»، وذلك حسب وكالة «مهر» الإيرانية.

وفي وقت سابق، قال التلفزيون الرسمي الإيراني: إن طهران ستطلق سراح ٧ من أفراد طاقم الناقلة البريطانية ستينا إمبيرو التي احتجزت في ١٩ تموز الماضي.

الميادين - مهر

التحريض على حرب وقائية

تحسين الحلبي

إلى متى ستتحمل إسرائيل وجود جبهة الشمال الممتدة في جنوب لبنان وخط فصل القوات في الجولان وهي تراها تزداد قدرة عسكرية؟

هذا السؤال طرحه على نفسه الجنرال الإسرائيلي غيور آيلاند الذي كان مسؤولاً عن دائرة التخطيط في هيئة الأركان ورئيس مجلس الأمن القومي سابقاً، وحاول الإجابة عليه في مقال للرأي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٥ أيلول الجاري.

آيلاند في معرض رده على السؤال السابق، دعا القيادة الإسرائيلية إلى القيام بتحريض من داخل لبنان ضد استمرار وجود أسلحة المقاومة اللبنانية، وذلك عن طريق إعلان رسمي إسرائيلي بأن «لبنان كل لبنان عدو» وليس المقاومة وحدها، وأضاف إنه بموجب هذا التحديد ستضع إسرائيل السياسة المناسبة التي يطالب أن تكون ضاغطة في مجال علاقات الدول مع لبنان.

يكشف آيلاند أن «على الولايات المتحدة إنذار لبنان بفرض أشد العقوبات عليه إذا لم يمنع استمرار المقاومة اللبنانية بتطوير قدراتها على دقة الإصابة لصواريخها»، ثم يطالب الحكومة الإسرائيلية بما هو بنظره أهم من ذلك وهو ما إذا كان على الحكومة الإسرائيلية القيام بالبدء بشن حرب مسبقة وقائية على لبنان، ويحدد للقيادة الإسرائيلية شن ما يسميه حرب متقدمة إذا لم ترغب في شن حرب مسبقة وقائية!

يعرّف آيلاند الحرب المتقدمة بأنها الحرب التي تشنها دولة ضد عدو تعرف أنه على وشك أن يبادر بعمليات هجومية خلال أيام، فتقوم هذه الدولة، أي إسرائيل، بشن حرب لتعطيل إجرائه المفتوح.

يحذر آيلاند من استمرار تزايد عدد صواريخ المقاومة المجهزة بتكنولوجيا دقة إصابة الأهداف، ومع ذلك يقترح خياراً آخر يقول فيه إنه يتمنى أن ينجح وهو «القيام بعمليات دقيقة سرية لتخريب مشروع تجهيز الصواريخ بهذه التكنولوجيا لكن ذلك يصعب ضمان نجاحه»، وبالنسبة إلى الجناح الثاني لجبهة الشمال وهو خط فصل القوات في الجولان المحتل يقول آيلاند: لقد عانت إسرائيل سنوات كثيرة من خطر العدد الكبير من الصواريخ السورية المجهزة برؤوس غير تقليدية واحتمال استخدام عشرات صواريخ سكود التي يمكن أن تصل إلى كل زاوية في إسرائيل، ولم ترتفع سوى أصوات قليلة داخل إسرائيل تطالب بعدم تحمل وجود هذا الخطر ولذلك كان المطلوب هو شن حرب إسرائيلية وقائية على سورية بصفتها الإجراء الصائب الذي يتعين القيام به، وينتقد آيلاند القيادة الإسرائيلية قائلاً: «لقد تجنبت إسرائيل اتخاذ مثل هذه الإجراءات ومعظم الرؤوس غير التقليدية وصواريخ سكود لم تعد موجودة، لكن هناك فرقاً بين هذا الخطر القديم وبين الخطر الجديد الذي يختمر في لبنان، ولذلك فهذه المسألة موجودة على الأرض وليست قائمة على المبدأ. وفي ختام دعوته هذه يقول آيلاند بطريقة السؤال: إذا أدركنا أننا لا نستطيع ضمان التخلص من الصواريخ الموجهة بتكنولوجيا دقة الإصابة بأي طريقة أخرى فهل ستكون الحرب الوقائية هي الطريقة الصحيحة للعمل؟

لكن السؤال الذي يمكن استخلاصه من طبيعة ظروف المجابهة على شمال فلسطين المحتلة هو هل يمكن لحرب آيلاند الوقائية عدم التحول إلى حرب طويلة ومتعددة الجبهات؟

يرى الكثيرون من القادة العسكريين في إسرائيل أن معضلة جبهة الشمال والعجز الإسرائيلي أمامها جعلها حالة مزمنة لم تنجح.

على الرغم من كل أشكال الحرب في التخلص منها ومن زيادة قدراتها وإنجازاتها ضد الجيش الإسرائيلي من اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وما تلاه من هزائم لإسرائيل حتى عام ٢٠٠٦، يبدو أن وزير الخارجية الإسرائيلية يسرائيل كاتس وهو الرجل الثاني بعد رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حزب الليكود يدرك أن إسرائيل فقدت أوراقاً كثيرة من قدراتها على الهجوم وفي الدفاع وهذا ما يثبته وجود كل هذه الصواريخ في جبهة المقاومة في الشمال سواء في سورية أم جنوب لبنان منذ أكثر من عشر سنوات من دون أن تتجرأ إسرائيل على شن حرب شاملة يطلق عليها آيلاند «وقائية»، ولذلك قال الوزير كاتس في مقابلة قبل يومين مع التلفزيون الإسرائيلي إن إسرائيل بحاجة إلى الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، وألمح إلى ضرورة مشاركة قوات أميركية بحماية إسرائيل بشكل مباشر.

وهل تستطيع القيادة الإسرائيلية شن أي حرب محدودة أو شاملة أو شن غارات من دون موافقة مسبقة أميركية؟ بالطبع لا وهو نفسه أشار إلى هذه الحقيقة ضمنياً.

في النهاية هذا ما سوف يجعل اقتراح آيلاند مجرد وسيلة لإثارة الخوف عند النفوس الضعيفة والمستعدة لترويج أوهام إسرائيل بعد أن فقدت معظم عناصر قدرتها على «الردع».

مادورو يوقف الحوار مع المعارضة

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وقف الحوار مع المعارضة احتجاجاً على موقف زعيمها خوان غوايدو من منطقة إيسيكيبو التي يحاول بيعها.

وكانت النيابة العامة الفنزويلية فتحت أول من أمس تحقيقاً بحق غوايدو بتهمة محاولته بيع منطقة إيسيكيبو.

ونقلت وكالة «نوفوستي» عن مادورو قوله على صفحته على موقع «تويتر» أمس إنه «كلف وزير الاتصالات خورخيه رودريغيز بصفته رئيساً لمجموعة الحوار بتوجيه اقتراح للمعارضة لكي تعبر بوضوح وبسرعة عن موقفها من منطقة إيسيكيبو».

وأضاف مادورو: «غادرنا طاولة المحادثات بسبب المقاطعة وإجراءات الحصار الاقتصادي والاحتجاجات ولن نعود إلى المحادثات قبل تغيير موقف غوايدو من منطقة إيسيكيبو وتصحيح موقفه إزاءها».

وأعلن المدعي العام في فنزويلا طارق صعب ملاحقة المعارض خوان غوايدو بتهمة «الخيانة العظمى» لكونه سعى إلى «تسليم» شركات متعددة الجنسية منطقة غنية في غويانا تطالب بها كراكاس.

وقال صعب: إن القضاء فتح تحقيقاً بحق غوايدو في وقائع تشكل خيانة عظمى بحق فنزويلا. وسبق أن لوحق غوايدو مراراً بتهم التمويل غير القانوني وانتهاك قرار منعه من مغادرة فنزويلا واستغلال المنصب الرئاسي.

وكانت الحكومة الفنزويلية بدأت بإجراء حوار مع المعارضة في جزيرة بربادوس الواقعة في البحر الكاريبي قبل عدة أشهر وذلك من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ مطلع هذا العام نتيجة التدخلات الأميركية في الشؤون الداخلية للبلاد ودعمها للمعارضة اليمينية.

سانا – نوفوستي - الميادين

لبنان يتوعد بالدفاع المشروع عن النفس ضد أي اعتداء.. والمقاومة اللبنانية جاهزة للرد

الرئيس اللبناني العماد ميشال عون خلال استقباله ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش (عن الإنترنت)

على حين أكد الرئيس اللبناني العماد ميشال عون أن أي اعتداء على سيادة لبنان وسلامة أراضيه سيقابل بدفاع مشروع عن النفس يتحمل كيان الاحتلال الإسرائيلي عواقبه، أكد وزير الشباب والرياضة اللبناني محمد فنيش جاهزية المقاومة للرد على أي اعتداء إسرائيلي، مشدداً على أنه لم يعد هناك خطوط حمراء ولا غيرها في المواجهة مع العدو.

وأوضح فنيش في كلمة أمس في مدينة بنت جبيل أنه «لا يمكن أن نقبل عدواناً إسرائيلياً جديداً على بلدنا من دون أن يجابه بالرد ولاسيما أن أي تهاون في التعامل من جديد مع الاعتداءات الإسرائيلية يعني أننا سنسمح للعدو أن يفكر بالمزيد من الاعتداءات وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق لأن المقاومة على أتم جهوزيتها».

وشدد على أن اللبنانيين أقوياء بمعادلة الجيش والشعب والمقاومة.

وكان الرئيس اللبناني أكد أول من أمس أن أي اعتداء على سيادة لبنان وسلامة أراضيه سيقابل بدفاع مشروع عن النفس يتحمل كيان الاحتلال الإسرائيلي عواقبه.

وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أن عون أوضح خلال استقباله ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش في قصر بعبدا أن الاعتداء الإسرائيلي الأخير على الضاحية الجنوبية اعتداء على السيادة اللبنانية وخرق لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الذي التزم لبنان بكل مندرجاته منذ صدوره في العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم.

ولفت الرئيس عون إلى أن الجيش اللبناني المنتشر إلى جانب القوات الدولية يقوم بواجبه كاملاً.

واعتدى كيان الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً على الأحياء السكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت عبر تفجير طائرتي استطلاع وردت المقاومة الوطنية اللبنانية على الاعتداء بتدمير آلية عسكرية إسرائيلية عند طريق مستوطنة أفيفيم شمال فلسطين المحتلة قرب الحدود مع لبنان ومقتل وإصابة من فيها.

وكان الرئيس اللبناني أكد الثلاثاء الماضي أن هذه العملية البطولية للمقاومة أدت إلى ردع العدو ووقف تماديه في تعديه على لبنان وخرقه السيادة الوطنية.

بدوره أكد عضو المجلس المركزي في حزب الله نبيل قاووق أن عملية رد المقاومة الوطنية اللبنانية على العدوان الإسرائيلي في الضاحية الجنوبية لبيروت كرس «قوة المقاومة وتمسك اللبنانيين بمعادلة الجيش والشعب والمقاومة لمواجهة هذا العدوان».

وقال قاووق في كلمة ببلدة الخيام الجنوبية اللبنانية: إن «لبنان اليوم في أفضل حال في مواجهة الخطر والاعتداءات الإسرائيلية رغم ذروة العقوبات والرهانات الأميركية والإسرائيلية» لافتاً إلى أن المقاومة نجحت بعد تنفيذها عملية الرد على الاعتداء الإسرائيلي في الحفاظ على حضورها واحتضانها الشعبي.

في هذه الأثناء جدد طيران العدو الإسرائيلي وزوارقه الحربية خرق الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

وذكرت قيادة الجيش اللبناني في بيان أصدرته مديرية التوجيه أن «تسع طائرات حربية إسرائيلية خرقت الأجواء اللبنانية ليل أمس (الجمعة) وصباح اليوم (السبت) ونفذت طيراناً دائرياً فوق مناطق الجنوب وفوق مناطق رياق وبعلبك في البقاع الشرقي وفوق مناطق بيروت وضواحيها ثم غادرت جميعها الأجواء باتجاه الأراضي المحتلة».

كما أفاد البيان بإقدام ثلاثة زوارق حربية معادية على خرق المياه الإقليمية اللبنانية مقابل رأس الناقورة الأول على مرحلتين لمسافة أقصاها نحو ٤١٠ أمتار والثاني على مرحلتين لمسافة أقصاها نحو ٤٨٠ متراً والثالث لمسافة ٧٠ متراً.

كما أقدم جنود الاحتلال الإسرائيلي على إلقاء قنبلة صوتية في المياه المذكورة وإطلاق صفارات إنذار.

ويواصل العدو الإسرائيلي انتهاكاته لأجواء لبنان وأراضيه ومياهه الإقليمية ضارباً عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية وخاصة القرار ١٧٠١.

سانا – روسيا اليوم

بمناسبة الذكرى السنوية الـ٧١ لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (العيد الوطني)

مآثر الرئيس كيم إيل سونغ في بناء الدولة

غداً الإثنين التاسع من أيلول يوافق الذكرى السنوية الـ٧١ لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تزهر بالدولة الاشتراكية القوية ذات السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي والدفاع الوطني الذاتي. جدير بالذكر هنا أن تاريخ تطورها لا يمكن تصوره، بعيداً عن مآثر الرئيس كيم إيل سونغ (١٩١٢–١٩٩٤) في بناء الدولة.

بادئ ذي بدء، حرص الرئيس على إقامة هذه الجمهورية لتكون بلداً ذا سيادة يتمسك تمسكاً ثابتاً بالأفكار والمبادئ الاشتراكية. إن الالتزام بهذه الأفكار والمبادئ هو سبيل إلى صون مصالح الاشتراكية الأساسية وقيادة الاشتراكية إلى النصر من دون تغيير، بينما التراجع عن هذه الأفكار والمبادئ هو طريق يفضي إلى هزيمة الاشتراكية. يبين تاريخ الحركة الاشتراكية أنه إذا تراجع أي بلد خطوة واحدة عن الأفكار والمبادئ الاشتراكية، فلا مفر من تراجعه بعدئذ خطوتين أو عشر خطوات، وفي نهاية المطاف، يلحق الدمار بقضية الاشتراكية.

على ذلك فقد قاد الرئيس كيم إيل سونغ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى أن تتمسك بحزم بالأفكار والمبادئ الاشتراكية في أية بيئة أو ظرف كان. في هذا الإطار، حث الرئيس سلطة الجمهورية على أن تحافظ تماماً على نقاوة فكرة زوتشيه في كل نشاطاتها، وتجسد فيها مقتضيات هذه الفكرة تجسيداً كاملاً. هذا وناشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تلتزم بالمبادئ الاشتراكية في كل أوجه الثورة والبناء، وتضع فيها خططها الثورية موضع التطبيق الثابت، وذلك على أساس فكرة زوتشيه. كما حرص على ألا تتراجع هذه الجمهورية ولو خطوة واحدة عن مصالح الاشتراكية الأساسية ومبادئها، تزامناً مع إسراعها في الثورة والبناء عبر مواصلة الإبداع وتحقيق التجديدات وفق ما يقتضيه الواقع المتطور، ومعاملتها البارعة للوضع المتغير سريعاً بمبادرة منها.

لذا فإن هذه الجمهورية لم تكن تحيد بالمرة عن أفكارها وخططها، ولم تنحرف يميناً أو يساراً أمام المبادئ الاشتراكية، خلال ما يقرب من سبعين سنة منذ اليوم الأول لتأسيسها وحتى يومنا هذا.

وإلى جانب ذلك، عمل الرئيس كيم إيل سونغ على توطيد القاعدة الاجتماعية والسياسية من هذه الجمهورية، بممارسة سياسة الفضيلة والكرم.

حين تكون القاعدة الاجتماعية والسياسية قوية، يمكن أن تتوطد الاشتراكية، ولكن إذا تفككت القاعدة السياسية، أصيبت الاشتراكية بالانحلال في لحظة واحدة. فإن متانة القاعدة الاجتماعية والسياسية رهن بما إذا كانت السلطة المعنية تحظى بتأييد جماهير الشعب وثقتها.

من هنا فقد ظل الرئيس كيم إيل سونغ ينتهج السياسة الحقيقية من أجل الشعب، سياسة الفضيلة والكرم، منذ الفترة الأولى لقيادته للبناء الاشتراكي. انطلاقاً من وجهة نظره وموقفه اللذين مفادهما أن جماهير الشعب هي الذات الفاعلة للتاريخ، جمع الرئيس شمل جماهير الشعب في قوة ثورية واحدة، في كل مرحلة من مراحل الثورة والبناء، ودفع قضية الاشتراكية قدماً إلى الأمام معتمداً على قدرة تلك الجماهير التي لا ينضب معينها. اللافت في كوريا هو أن عبارة الشعب تطلق على أسماء الدولة والجيش وعدد كبير من الصروح المعمارية، وهذا ما لا يمكن تصوره بمعزل عن سياسة الرئيس الذي بنى هذه البلاد كدولة اشتراكية متمحورة على جماهير الشعب، تتجسد فيها تماماً متطلبات هذه الجماهير للاستقلالية.

في ظل هذا النظام الاشتراكي، يتمتع جميع أفراد المجتمع الكوري اليوم بالحياة القيمة والكريمة والسعيدة، فيما هم يساعدون ويقودون بعضهم بعضاً مشكلين أسرة متآلفة كبيرة. كما يجري في هذه البلاد تطبيق السياسات الشعبية مثل نظام التعليم الإلزامي المجاني العام ونظام العلاج المجاني العام، ويمثل تحسين رفاهية الشعب مبدأ أعلى من مبادئ نشاطات الدولة.

علاوة على ذلك، عمل الرئيس كيم إيل سونغ على تعزيز القاعدة العسكرية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بقيادته للثورة على هدى سونكون (إعطاء الأولية للشؤون العسكرية).

بما أنه أدرك أهمية القدرات العسكرية وشأنها بعمق أكثر من غيره، في سياق قيادته للنضال المناهض للإمبريالية والولايات المتحدة الأمريكية بعد تحرير البلاد بالسلاح، وجه جهوده الكبيرة لتقوية القاعدة العسكرية لهذه الجمهورية. كان تاريخ نشاطاته الثورية هو تاريخ قيادته للثورة على هدى سونكون، علماً بأنه شكل الجيش أولاً، وبالاعتماد عليه، أسس الحزب والدولة وقاد قضية الاشتراكية إلى النصر.

لقد أوضح الرئيس منذ زمن بعيد الخط المتعلق بالمضي في توازي بناء الاقتصاد وبناء الدفاع الوطني، وقاد كوريا إلى أن تحقق تماماً الخط العسكري للدفاع الذاتي، الذي مضمونه الأساسي هو تحويل أفراد الجيش كلهم إلى كوادر، وتحديث الجيش كله، وتسليح أبناء الشعب قاطبة، وتحصين البلاد كلها، وهو ما استأثر بأهمية كبيرة في تعزيز القدرات العسكرية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من كل النواحي. القدرة الجبارة للجيش الشعبي الكوري، عماد قضية الاشتراكية هي أحد العوامل الرئيسية التي جعلت كوريا الاشتراكية تصمد حتى في الوضع القاسي الذي كانت فيه هجمات الإمبرياليين المضادة للاشتراكية مركزة عليها، استفادة من انهيار الاشتراكية المتوالي في البلدان العديدة في أواخر القرن الماضي.

على هذا النحو، حقق الرئيس كيم إيل سونغ مآثر عظيمة في قضية بناء الدولة.

إن قضيته هذه لا تني تتواصل اليوم بصورة رائعة على يد القائد كيم جونغ وون، إثر رئيس لجنة الدفاع الوطني كيم جونغ إيل.